المؤتمر (43)
جيبوتي،14 - 15اكتوبر2021

قرار رقم 43/151(2021)

جائحة كوفيد -19 وآثارها على الاقتصادات الأفريقية: كيفية ضمان التعافي الاقتصادي

قرار أقره المؤتمر 43 للاتحاد البرلماني الأفريقي
(جيبوتي، 15اكتوبر2021)

إنّ الاتحاد البرلماني الأفريقي، في اجتماعه في المؤتمر الثالث والأربعين في جيبوتي يومي 14 و 15 نوفمبر 2021 ،

بالنظر إلى أن الأزمة الصحية لـ Covid-19 كان لها تأثير اقتصادي سلبي على البلدان الأفريقية مما أدى بشكل خاص إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع عجز الميزانية، وارتفاع الدين العام، وتراجع التجارة الخارجية، فضلا عن تأثير اجتماعي أثر سلباً على العمالة ورفاهية السكان بشكل عام،

وإذ يلاحظ إلى أن انكماش الاقتصاد وتدهور التنمية وارتفاع معدلات البطالة وتزايد الفقر يجعل من الصعب تعبئة موارد محلية إضافية دون المساس بحياة الناس وسبل عيشهم ،

وإذ ***يلاحظ*** أن العواقب الاقتصادية لوباء كوفيد-19 على البلدان الأفريقية قد تفاقمت بسبب اعتمادها الشديد على الخارج لوارداتها في قطاعات الأغذية والأدوية والمعدات ،

وإذيرى أن الاعتماد القويللقارة الأفريقية علي باقي العالم قد ساهم في تراجع نشاطها الإنتاجي مما أدى إلى تراجع إيراداتها العامة وزيادة الدين العام ،

وإذ يشير إلى أنه وفقاً للأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة يمكن أن ينخفض بأكثر من نقطتين وأن هذه الأزمة ستؤدي إلى كساد الاقتصادات الأفريقية ، وهو الأول منذ أكثر من 20 عامًا ،

وإذ ***يدرك*** أن هذه الأزمة الصحية قد أضرّتبعقودً من التقدم الإنمائي المطرد في إفريقيا وأنه بدون مساعدة مالية إضافية وعاجلة، سيكون من الصعب على البلدان الأفريقية تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ***يلاحظ*** التفاوت الكبير بين البلدان الأفريقية والغربية في مجال الاستثمار من أجل التعافي الاقتصادي، حيث يبلغ على التوالي 0.8٪ و 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي،

وإذ ***يؤكد*** على ضرورة إشراك المجتمع الدولي في الإجراءات التي تتخذها القارة الأفريقية بهدف التعامل بفعالية مع الآثار الكارثية لهذه الأزمة الصحية، من خلال وضع حلول دائمة مقاومة للصدمات المستقبلية،

وإذ ***يؤكد*** على أن عائدات الصادرات لمختلف بلدان القارة من المرجح أن تنخفض مع انخفاض الطلب العالمي على المواد الخام وعدم تنوع الاقتصادات الأفريقية؛ ويقدر هذا الانخفاض بأكثر من 100 مليار دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)،

وإذ ***يدرك*** أن انخفاض عائدات الصادرات سيؤدي إلى توجه البلدان الأفريقية، إذا لم يكن هناك مساعدات دولية كبيرة، إلى الأسواق المالية الدولية، مما سيسهم في زيادة المديونية عما كانت عليه قبل أزمة كوفيد -19، وهي مديونية تقدر بنحو 230 مليار دولار من قبل الاتحاد الأفريقي،

واقتناعا منه بأن تسريع عملية التكامل الإقليمي وتطوير التعاون العابر للحدود سيمنعان على وجه الخصوص انهيار سلاسل الإمداد في حالة حدوث أزمة ويقللان بشكل كبير من تكلفة التبادلات التجارية،

وإذ يشير إلى بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) منذ يناير 2021، مما سيساعد على خلق مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية مع زيادة التدفقات الاقتصادية بين البلدان الأفريقية،

وبالنظر إلى أنه في ظل الأزمة الصحية العالمية، فإنه سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل على البلدان الأفريقية أن تمتلك الأموال اللازمة لإنعاش اقتصاداتها باللجوء إلى التمويل الميسر أو الاقتراض التجاري أو زيادة تعبئة الموارد المحلية،

وبالنظر، علاوة علي ذلك، إلى أن جميع الآليات المالية الموضوعة على المستوى الدولي لمساعدة البلدان الأفريقية التي تواجه العواقب المالية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية لـ Covid-19 لن تكون كافية وأن الحل ينطوي بشكل خاص على فعالية معالجة الديون الخارجي،

وإذ ***يساوره القلق***إزاء عبء سداد فوائد الديون التي لا تزال يمنع البلدان الأفريقية من توفير الأموال الكافية للحد من آثار الأزمة الصحية ،

وإذ يلاحظ أن أكثر من 40% من الدين الخارجي للقارة يمتلكه دائنون من القطاع الخاص ومن هنا تأثيرهم على ميزانيات الدول الأفريقية، علما بأن الجزء الأكبر من هذا الدين الخاص قصير الأجل وبأسعار فائدة أعلى من تلك الخاصة بالدائنين من القطاع العام ،

وإذ يلاحظ، علاوة علي ذلك،أن حصة الزيادة في حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي المخصصة لأفريقيا، أي 34 مليار دولار من أصل 650 مليار دولار، لن تكون كافية لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد كوفيد – 19 ،

<u>فإنه:</u>

1.***يؤكد*** أن أي انتعاش اقتصادي سريع في أفريقيا لا يمكن أن يرى النور بدون سياسة لقاحات فعالة، تتبناها وتنفذها حكومات الدول الأفريقية؛

2.***يؤكد*** أنه من أجل التعافي الاقتصادي، من الضروري إجراء إصلاحات طموحة تسمح بخلق فرص العمل، وتوزيع أفضل لثمار النمو والتنمية المستدامة ؛

3 - ***يؤكد*** أنه من الضروري زيادة تعزيز سياسة إقليمية لتلبية احتياجات السكان في وقت تظهر فيه النزعة الانعزالية في بلدان خارج القارة الأفريقية ؛

4 - ***يشدد*** على أهمية إنشاء البنية التحتية والتجارة المحلية والبينية الأفريقية الكفيلةبتعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية والقارية وتقليل الاعتماد على الواردات فضلا عن الصدمات الناجمة عن الأزمات مثل أزمة كوفيد -19 ؛

5- .***يدعو*** الحكومات إلى دعم النشاط الاقتصادي، ولا سيما في القطاعات التي تأثرت بشدة بأزمة كوفيد -19 مثل السياحة والنقل الجوي، من أجل ضمان استمراريتها، ولا سيما من خلال تدابير زيادة السيولة لديها وحماية العمالة ؛

6 - ***يدعو*** الحكومات إلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية سبل العيش، ولا سيما من خلال تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية وخفض الضرائب على الأعمال التجارية ؛

7 - ***يشجع*** الدول الأفريقية على تعزيز صناعة إنتاج لقاح ضد كوفيد-19 في إفريقيا من أجل إحداث تأثير إيجابي على نفسية شعوبنا وأيضًا لتحقيق ربح اقتصادي ولاسيما من خلال تضافر الجهود فيما بينهم ؛

8 - ***يشجع****كذلك*، قادة الرأي على دعوة الناس للتلقيح بهدف الوصول إلى معدل تغطية للتطعيم لا يقل عن 40% بحلول 2022 ؛

9 - ***تعزيز*** قدرات جامعاتنا ومعاهدنا البحثية حتى تكون قادرة على معالجة القضايا المتعلقة بالزراعة،والتعليم،والبحثوالتطوير وكذلك الابتكار التكنولوجي بشكل أفضل؛

10- ***ويشجع*** **علاوة علي ذلك،** البلدان الأفريقية على زيادة تطوير بنيتها التحتية، وخفض تكلفة التجارة، وتعزيز الإدماج الرقمي والاستثمار في الطاقة المتجددة ؛

11 – ***ويطالب*** الدول الأفريقية باتخاذ تدابير ترمي إلى تثبيت أسعار المواد الغذائية عند مستوى يمكن تحمله، ولا سيما من خلال التخفيض المؤقت للضرائب المفروضة على هذه المنتجات ؛

12 - ***يشدد*** على أن بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) سيخفف الآثار السلبية للأزمة الصحية من خلال تسهيل إعادة انتعاش الاقتصادات الأفريقية مع السماح بإعادة تنظيم الأسواق فضلاً عن إقامة صناعات جديدة في القطاعات الرئيسية ؛

13 - ***يشدد*** على تنويع الشركاء حتي تصبح الاقتصادات الأفريقية أكثر قوة ؛

14 - ***يشجع*** على معالجة المواد الخام في الموقع بهدف الحد من البطالة ؛

15 - ***يشجع*** كذلك البلدان الأفريقية على الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تسريع عملية الاندماج في سلاسل القيمة القارية والعالمية ؛

16 - ***يدعو*** البلدان الأفريقية إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى، ولا سيما عن طريق زيادة حشد الموارد المحلية، والإشراف على القطاع غير الرسمي، وزيادة الإنتاج، وخلق قيمة مضافة، وقبل كل شيء تنويع الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الوطنية ؛

17- ***يؤكد*** أهمية الاستثمار في الاقتصاد الأخضر الذي يمكن أن يولد ملايين الوظائف في قطاعات مثل الطاقة والنقل والزراعة والإنتاج بشكل عام، مما سيسهم في تحقيق أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ؛

18 - ***يدعو*** المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي بأسره إلى إصلاح النظام المالي الدولي لإدخال المزيد من العدالة في تمويل التنمية والمزيد من الشفافية في استخدام الأموال ؛

19- ***يحث*** الحكومات الأفريقية على زيادة تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وجودة مؤسساتنا، والقيادة القوية فضلا عن إعادةتوزيع منصفةللموارد الوطنية ؛

20- ***يدعو*** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى العمل من أجل إشراك الدائنين من القطاع الخاص في جميع المفاوضات بشأن ديون البلدان الأفريقية ؛

21- ***يحث*** المؤسسات المالية الدولية، وبلدان مجموعة العشرين، والشركاء الثنائيين، بمن فيهم الدائنون من القطاع الخاص، إلى مواصلة جهودهم الرامية إلى تخفيف الدين العام الخارجي للدول الأفريقية من أجل زيادة موارد ميزانيتها، التي تعتبر أساسية لوقف أزمة كوفيد -19 والتعامل مع تداعياتها ؛

22 - ***يدعم*** أي مبادرة تهدف إلى زيادة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وتخصيص جزء من حقوق الدول الغنية للدول الأفريقية، نظرًا لحجم احتياجاتها المالية المقدرة بـ 100 مليار دولار أمريكي لإنعاش اقتصادات أفريقيا في مرحلة ما بعد كوفيد ؛

23 - ***يدعو*** إلى دعم المجتمع الدولي بأسره لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على موارد أكبر للتصدي للآثار الكارثية لفيروس كورونا المستجد/ كوفيد-19 واستئناف النمو؛ إن إفريقيا أكثر صموداً وأقل اعتمادًا تسير في اتجاه الاستقرار ومواصلة الجهود على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.